رأي القدس

هجمات تنظيم القاعدة في السعودية

■ كشف الهجوم الذي نفذته خلية تابعة لتنظيم القاعدة على مجمع تكرير النفط في منطقة ابقيق عن ضخامة الخطر الذي يشكله هذا التنظيم على استقرار المملكة العربية السعودية ونظام حكمها، والمنشآت النفطية فيها.

الحكومة السعودية اعلنت اكثر من مرة عن نجاحها في انهاء هذا الخطر، والقضاء على تنظيم «القاعدة» وخلاياه المسلحة من خلال المواجهات الدامية في اكثر من مدينة وخاصة في الرياض وجدة ومكة المكرمة، ولكن عودة التنظيم، وبهذه القوة واستهدافه منشآت نفطية تؤكد ان عملية استئصاله ليست سهلة، وقد تستغرق وقتا اطول مما هو متوقع.

فالبيان الرسمي تحدث عن تفخيخ السيارتين المستخدمتين في عملية التفجير باكثر من طنين من المواد المتفجرة، وعن اشتباكات وقعت مع المهاجمين عند البوابة الرئيسية للمجمع النفطي، مضافا الى ذلك حدوث مواجهات دامية بين خمسة عناصر من الخلية وقوات الامن شرق الرياض، اسفرت عن مقتلهم جميعا بعد مداهمة استراحة تحصنوا فيها، والعثور على كميات كبيرة من الاسلحة والمتفجرات كانت في حوزتهم.

وهذه الوقائع تثبت ان التنظيم ما زال قويا، ويملك ترسانة كبيرة من الاسلحة والمتفجرات، وان كل ما قيل من تصريحات للمسؤولين السعوديين حول اضعافه والقضاء عليه لا يتسم بالدقة.

ولعل علامة الاستفهام الابرز ليست حول العدد الكبير من عناصر التنظيم المشارك في عملية اقتحام المجمع النفطي الاضخم في المملكة فقط، وانما حول كيفية وصول هذه الكمية الضخمة من الاسلحة والمتفجرات اليهم في بلد يعيش حالة استنفار امني منذ خمسة اعوام، بحيث يوجد حاجز امني بين كل حاجز امني وآخر، تتعرض السيارات امامها لتفتيش دقيق ومزعج في معظم الاحيان.

فاما ان يكون مصدر هذه الاسلحة والمتفجرات داخليا، اي من قبل عناصر للتنظيم نجحت في اختراق قوات الامن والجيش ووصلت الى مخازن الاسلحة والمتفجرات، او انها جاءت من الخارج، ودول الجوار على وجه الخصوص. ونحن هنا نتحدث عن دولتين محددتين هما العراق واليمن.

البيانات الرسمية السعودية لا تعطي معلومات كافية تحدد مصدر هذه الاسلحة، ليس لأن من اصدرها لا يعرف، وانما لانه لا يريد هز صورة النظام، واظهار مدى ضعف قدراته في السيطرة على الحدود، ومنع اختراق تنظيم القاعدة لقواته الامنية والعسكرية.

النقطة الاخرى التي تستحق التوقف عندها هي تلك المتعلقة بتغيير تنظيم القاعدة لاستراتيجيته، اي التركيز على الاهداف الاقتصادية الحيوية التي تترتب عليها انعكاسات عالمية، ومردود اعلامي كبير.

ففي الاعوام الثلاثة الماضية ركز التنظيم على مهاجمة احياء سكنية مثل مجمع المحيا في الرياض، الامر الذي ادى الى وقوع خسائر بشرية كبيرة، وكان معظم الضحايا من العرب والمسلمين.

ويبدو ان قيادة تنظيم القاعدة في السعودية ادركت حجم الضرر الذي لحق بها وتنظيمها من جراء هذه الهجمات، واستهدافها لابرياء، وكيفية استغلال السلطات لها لحشد الشعب السعودي ضد التنظيم، ولهذا قررت هذه القيادة، وبتوجيه من زعيمها في افغانستان، التركيز على المنشآت النفطية، مثلما حدث اثناء مهاجمة مجمع البتروكيماويات في ينبع، واخيرا مصفاة تكرير النفط في ابقيق.

المرجح ان مثل هذه الهجمات ستتكرر، لان بعض السعوديين الذين ذهبوا للقتال في صفوف تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين تحت امرة ابو مصعب الزرقاوي قد بدأوا يعودون الى بلادهم، تماما مثلما فعل الافغان العرب الذين جاهدوا في افغانستان لاخراج القوات السوفييتية منها.

الحرب على الارهاب ما زالت في ذروتها، ولكن الشيء المؤكد ان تنظيم «القاعدة» لم يهزم، والادارة الامريكية لم تنتصر.

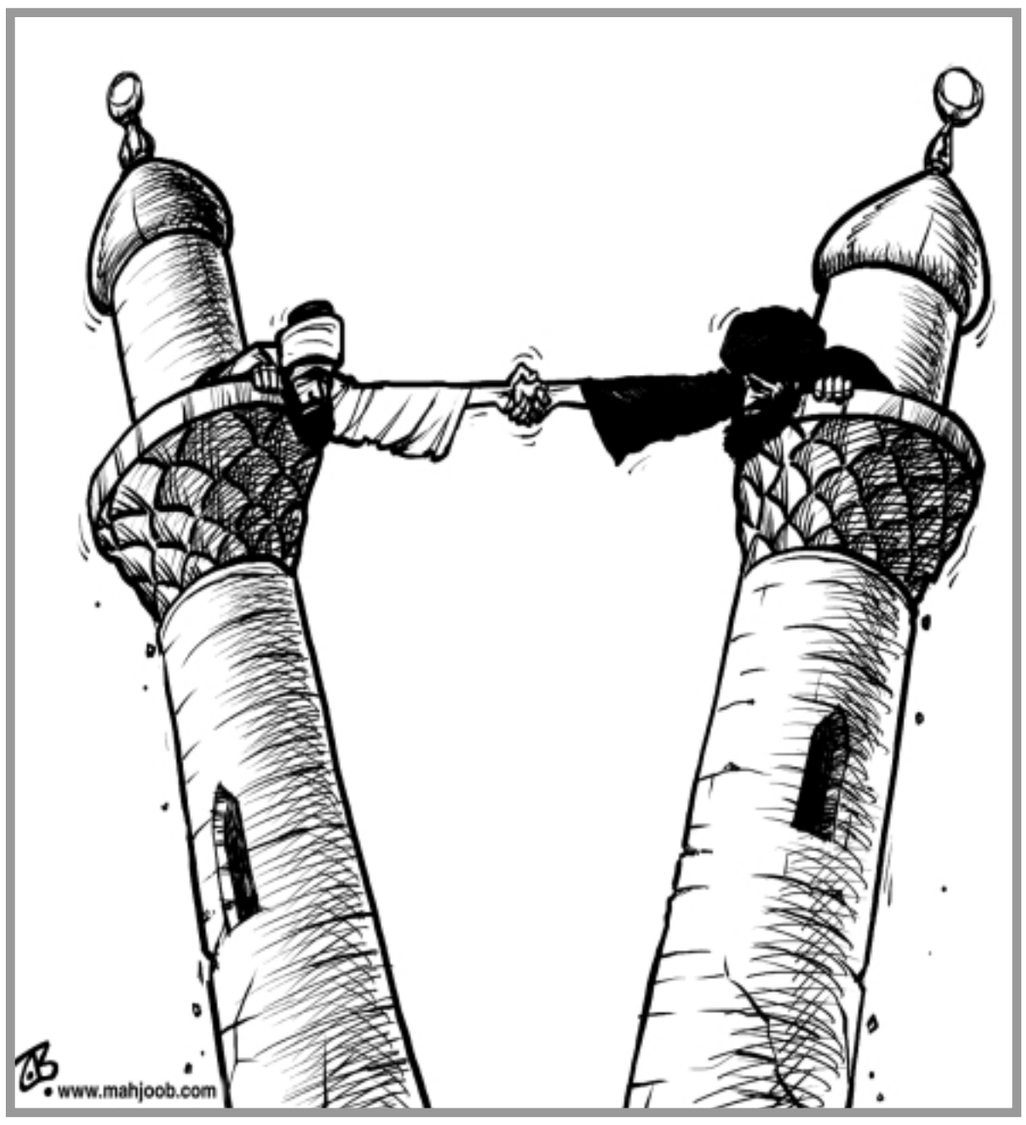

مرشحون سودانيون جدد للمحكمة الجنائية الدولية

د. عبدالوهاب الافندي *

■ فيما بدأ مجلس الأمن أمس الاثنين مداولاته حول تقرير يتضمن اقتراحا بفرض عقوبات على 17 من كبار المسؤولين السودانيين وبعض قادة التمرد في دارفور على خلفية انتهاكات مدعاة في ذلك الاقليم، تتواتر تسريبات حول خطوات محتملة قد يتخذها المجلس خلال الشهر القادم، كما لمح لذلك كل من وزير الخارجية البريطاني جاك سترو ووزير التعاون الدولي هيلري بين في تصريحات متزامنة ومنسقة مع لقاءات مع مسؤولين سودانيين خلال الأيام القليلة الماضية. وهناك في نفس الوقت ضغوط متصاعدة على ممثل الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو أوكامبو، لتسمية بعض المتهمين في تقريره القادم الذي سيصدر في حزيران (يونيو) القادم، وربما قبل ذلك، حيث يتردد ان مذكرات جلب قد تصدر في الشهر القادم بحق بعض المطلوبين. ولعل أحد أهم الأهداف من القرار المرتقب لمجلس الأمن لتحويل قوات حفظ السلام في دارفور إلى قوات دولية بقيادة حلف الأطلسي كما يطالب بذلك الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش هو أن تطلع هذه القوات بدور يشابه دورها في البوسنة في مطاردة واعتقال المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب في دارفور.

وبينما من المنتظر أن يقتصر تقرير أوكامبو على تسمية بعض «صغار» المطلوبين، متجنباً بذلك تسمية أي من كبار أهل الحكم، فإن لجنة العقوبات في مجلس الأمن ستتجه بالضرورة إلى تسمية «كبار» المتورطين. وقد ورد في التسريبات أن من بين من ستشملهم الإدانة وزير الدفاع الحالي اللواء عبدالرحيم محمد حسين، ورئيس جهاز الأمن صلاح عبدالله (قوش)، وبعض كبار ضباط الجيش والأمن، ومسؤولين في دارفور إضافة إلى اثنين من قادة الميليشيات الموالية للحكومة وخمسة من قادة التمرد. ولكن من المرجح أن يؤخر مجلس الأمن اتخاذ قرار في هذا الشأن إلى حين حسم قضية القوات الأممية في دارفور التي ستبدأ مناقشتها في الشهر القادم.

وعلى كل حال فإن هناك شخصا واحدا من بين الخمسة الكبار الذين آل إليهم أمر حكومة الإنقاذ يجب أن يكون مطمئناً أن اسمه لن يظهر في أي من القائمتين. فهذا الشخص، وهو أسامة عبدالله (يطلق عليه البعض لقب المهندس من باب الأريحية)، الذي يشغل حالياً وظيفة المدير العام لمشروع سد مروى، إضافة إلى مهام أخرى. ذلك أن «المهندس» أسامة كان يملك «شهادة غياب» عن مسرح الجريمة، كونه كان في ذلك الوقت حيث هو الآن، يشرف على مشروع بناء سد عملاق ليس له سابقة في تاريخ السودان الحديث. وبما أن الرجل كان كما يبدو مشغولاً بهذه المهمة التاريخية في البناء والتعمير، فإن من الواجب تكريمه ومنحه الجوائز العالمية بدلاً من جرجرته إلى المحاكم.

الحكومة السودانية على الأقل تبدو مقتنعة بأن الرجل شخصية فريدة ذات مواهب لانظير لها في البلاد، إن لم يكن في العالم، بدليل الوظائف المتعددة التي خلعتها عليه. فلا يكفي أن الرجل يشغل منصب إدارة مشروع تزيد تكلفته على ثلاثة مليارات دولار، وهي مهمة تكفي لشغل أي مخلوق بقية عمره، فإنه مكلف كذلك بمنصب مسؤول شؤون الشباب والطلاب في الحزب الوطني الحاكم. وهو فوق ذلك صاحب نفوذ كبير داخل جهاز الأمن الوطني، الحزب الحاكم الحقيقي في البلاد. إضافة إلى ذلك فإن الرجل كان يشغل منصب وزير دولة في وزارتين مختلفتين، وهو إنجاز إعجازي آخر، إذ كيف يكون شخص واحد مسؤولا لدى وزيرين اثنين في وقت واحد؟ والإجابة على هذا السؤال بسيطة، وتعود إلى إنجاز إنقاذي آخر غير مسبوق، وهو أن الوزراء ليسوا مسؤولين عن وزاراتهم. فكما أن الحزب الحاكم ليس حزباً ولا شأن له بالحكم، فإن الحكومة لا تحكم والوزير لا يسأل ولا يُسأل. وعليه فإن صاحب الوزارتين على سنة أبي الوليد بن زيدون كان مسؤولاً فوق رأس وزرائه لمن هو فوقهم.

وحتى لا يحدث «سوء فهم» بعد تشكيل حكومة «الوحدة الوطنية» (وهي اسم على مسمى!)، فإن هذا الوضع الاستثنائي قد تم تكريسه عبر استصدار قرار جمهوري، من وراء ظهر حكومة الوحدة الوطنية وبرلمانها، خلق مؤسسة جديدة تخضع لرئاسة الجمهورية مباشرة، ولا يحق لوزير ولا لغيره أن يباشر من أمرها شيئاً. ولا نريد هنا أن نخوض في موضوع ما إذا كانت التبعية لرئاسة الجمهورية تعني ما تعنيه، ولكن المعروف أن المؤسسة تحولت إلى ما أطلقت عليه بعض الصحف «امبراطورية سد مروى» خاصة بعد استصدار قرار جمهوري بنزع معظم أراضي الولاية الشمالية التي يقع فيها السد وتمليكها للسد الذي تحول بدوره إلى مؤسسة شبه خاصة أصبحت بين عشية وضحاها أكبر مالك للأراضي في البلاد. الأراضي المنزوعة هي كما لا يخفى مملوكة أصلاً في معظمها لقبيلة المناصير التي ينوي السد تهجيرها ونزع كل ما تملك وإلقاء أفرادها في الصحراء بدون تعويض مناسب أو بديل مرض لهم.

وهنا مربط الفرس، والسبب في أن الطبع غلب التطبع عند امبراطور السد المهندس صاحب الوزارتين والمسؤول الحزبي الكبير الذي اختار أن يكون أولاً وأخيراً ضابط أمن، حين قام بتحويل المنطقة إلى ساحة حرب ضد السكان العزل. المنطقة تحولت بالفعل إلى منطقة عسكرية مغلقة. وبينما يمكن للصحافيين الأجانب وكل من هب ودب من موظفي الإغاثة أن يتجولوا حيث شاءوا في ساحة الحرب الأخرى في دارفور، فإن أي جهة خارجية ما عدا العاملين في الآثار محظور عليها دخول المنطقة.

ويرفض امبراطور السد ومن يقف وراءه التفاوض مع ممثلي المنطقة، متبعين بدلاً من ذلك النهج المعهود في خلق كيانات تابعة يزعمون أنها هي التي تمثل أهل المنطقة. وقد انقسم أهل المنطقة في أول الأمر تجاه هذه المعضلة إلى قسمين، قسم قرر التحالف مع الحركة الشعبية وانتهاج نهج الكفاح المسلح، بينما اختارت الغالبية الانضمام إلى المؤتمر الوطني في بادرة اعتقدوا أنها ستقربهم زلفى إلى من بيدهم الشأن. ولكن الطريف هو أنه بينما عاد دعاة الكفاح المسلح إلى البلاد مكرمين في جوار الحركة الشعبية، فإن الحكومة (الحقيقية هذه المرة) أعلنت الحرب على حزبها الحاكم وحولت مؤتمره الأخير في حاضرة المنطقة (مدينة الكاب) إلى ساحة معركة فاق فيها عدد أفراد الشرطة المسلحة الذين حاصروا مقر الاجتماع عدد الأعضاء الحاضرين. وبحسب روايات الحاضرين فإنه بينما كان أعضاء المؤتمر يتداولون أمرهم تحت بنادق الشرطة، كان المحافظ ومجموعة صغيرة من أنصاره يجتمعون في منزل مجاور و«تنتخب» قيادة المؤتمر ثم تخطر بذلك العضوية المحاصرة التي لم يكن لها أن تعترض.

هناك إذن سر ما يعلمه الامبراطور ومن وراءه ولا نعلمه نحن. فحين تعلن الحكومة الحرب على أنصارها، وحين تصادر أراضي الخلق بغير وجه حق ويهدد البعض بإغراقهم إذا لم ينصاعوا للقسمة الضيزى المفروضة عليهم، وحين تقوم مؤسسة اقتصادية بإنشاء ميليشيا خاصة يمارس فيها وبها الإقصاء العرقي للمتضررين الذين قام السد على أرضهم ولكن لا يسمح لهم بالعمل فيه حتى كخفراء، وحين تسمح الحكومة بكل انتهاك للسيادة ثم تنتفض انتفاضة صدامية وتدعو الى نزال لمجرد أن ممثل الأمم المتحدة استمع إلى شكوى المتضررين، فإنه يحق لنا أن نتساءل عن السر الخفي وراء ما يجري في أراضي المناصير التي يجتهد البعض لإبعادهم عنها بكل وسيلة؟

مهما تكن المبررات المجهولة لتحويل مشروع إعمار وبناء إلى مشروع لانتهاك حقوق المواطنين وإذكاء الصراع العرقي في منطقة كانت آمنة مطمئنة، فإن الطريق الذي تسير الأمور يؤهل الناجي الوحيد من تداعيات انتهاكات دارفور للتضامن مع إخوانه في الترشح لورود محكمة الجنايات.

الحكومة تتجه إلى صدام أكيد مع المتضررين الذين يرفضون إخلاء المنطقة ما لم يتم الاتفاق على تعويضات مناسبة وعلى مستقر بديل في المنطقة نفسها بدلاً من التهجير إلى قلب الصحراء خارج المنطقة كما تقترح إدارة السد. وينتقد ممثلو أهل المنطقة تولي إدارة السد ملف التهجير، بحيث أصبحت هي الخصم والحكم في النزاع الدائر، ويطالبون بتكليف جهة مستقلة هذا الملف، وهو ما ترفضه الحكومة. وقد بدأت بوادر صدام في شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي حين قامت شركة صينية بالاستيلاء على أراضي تعود للمزارعين وآبار يعتمد عليها الرعاة الرحل بدون حتى مجرد الاستئذان من أصحابها. وقد تصدى لهم المواطنون مما أدى إلى إحراق مكاتب السد في تلك المنطقة. وقد قامت الحكومة بنشر قوات من الجيش لمواجهة تظاهرة سلمية من سبعة آلاف شخص احتشدوا في المنطقة للاحتجاج. ويبدو أن الأمور تتجه إلى مزيد من التصعيد، والمواجهة مع السكان العزل، مما سيؤدي بلا شك إلى عواقب وخيمة وخلق بؤرة نزاع جديدة.

وكنا قد علقنا بين يدي انفجار أزمة دارفور الحالية متعجبين حول ما وصفناه بعبقرية حكومة الإنقاذ في اصطناع المشاكل. وحقيقة أن الأمر يحتاج إلى عبقرية غير مسبوقة لتحويل مشروع تعمير وبناء مثل مشروع السد إلى كارثة إنسانية وسياسية واقتصادية وبيئية. ولكن يبدو أن هذه هي الموهبة الوحيدة التي لم يفرط فيها البعض أو يقصروا.

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

جريمة سامراء مقدمة لتفكيك العراق العربي

هارون محمد *

■ أثبتت أحداث الاسبوع الماضي في العراق، عقب تفجير قبة ضريح الامام علي الهادي في سامراء وسلسلة العمليات التخريبية ذات الطابع المذهبي التي إستهدفت مساجد ومناطق ومنازل السنة العرب في بغداد والبصرة تحديداً، إن المشروع الاسلامي المغلف بغطاء طائفي والمطروح بقوة في الساحة العراقية حالياً سيقود البلاد بلا محالة الى حرب أهلية، ولا تنفع معها دعوات التهدئة التي صدرت عن هيئات وشخصيات دينية، لانها ببساطة غير ملزمة وخصوصاً لقيادات واحزاب معينة تدفع باتجاه الاقتتال الداخلي وصولاً الى أهدافها في تقسيم العراق واقتطاع اجزاء منه لإنشاء أقاليم وفيدراليات وكيانات تتحول مع مرور الوقت الى دول وحكومات شبه مستقلة، تنفصل تدريجياً عن العراق.

فما جرى في سامراء واختيار هذه المدينة لم يأت اعتباطا او صدفة، انما هو مخطط رسم في ليل، ودبر في أقبية أحزاب طائفية، ونفذته ميليشيات مسلحة ومدربة سواء ارتدى افرادها ملابس الشرطة او أزياء المغاوير او الحرس الوطني، وحسناً فعل اهالي سامراء يوم السبت الماضي عندما أصروا على غلق الضريح ورفض ترميمه واعادة بنائه من قبل بوش وأتباعه في العراق الا بعد إجراء تحقيق نزيه يكشف علناً الجهات التي اوعزت الى عناصرها بتنفيذ الجريمة وهي جهات باتت معروفة باسمائها وعناوينها في الشارع العراقي، مع التزامهم ببناء المرقد من قبل السامرائيين وحدهم، باعتبارهم حراس الامامين الهادي والعسكري منذ الف ومائتي عام، حافظوا عليهما واهتموا بهما جيلاً بعد جيل، وكم كان جميلاً عندما فتح أهل (سر من رأى) باب التبرع لاعادة بناء الحضرة العسكرية وجاءت الحصيلة في اليوم الاول وحده (400) مليون دينار والبقية تأتي قريباً.

ومن حق السامرائيين ان يطالبوا بالتحقيق النزيه وفضح الجهات التي استهدفت أحد سادتهم ، لأن ما جرى لضريح الامام الهادي العربي القرشي الهاشمي عليه السلام، كان موجهاً اساساً اليهم، ويلقي بالتهمة عليهم، وفق مخطط طائفي انكشفت صفحاته الاولى عندما تحركت خلايا وتشكيلات معدة سلفاً هاجمت بيوت الله واحرقتها مع مصاحفها الكريمة بدعوى انها سنية وحاصرت عوائل وبيوتات واختطفت اناساً ابرياء وقتلت مواطنين آمنين وانتهكت الحرمات والكرامات، ومن السخف اعتبار هذه الهجمة الشعوبية الحاقدة، ردود فعل عفوية كما يحاول المنافقون والدجالون وعملاء واشنطن وطهران تصويرها، وكراهية سامراء ورموزها وسادتها ليست جديدة من الشعوبيين والاعاجم وأعداء العروبة والاسلام، انها قديمة ومنذ صيحة وامعتصماه التي انطلقت من جنباتها. لقد افتضحت جريمة سامراء ومن يقف وراءها منذ الساعات الاولى لتنفيذها، وصار معلوماً للقاصي والداني في العراق، من استغل حالة منع التجول في المدينة وطوق الضريح ليلاً وحجز حرسه وخدمه، وانهمك في حفر أعمدته وزرعها بالمتفجرات ومد الأسلاك الى الاعلى ومن ثم ربطها بصاعق خارج المبنى، وهذا وزير الاسكان في حكومة الجعفري المهندس جاسم محمد جعفر يقول في تصريحات له عقب زيارته للمكان (ان عملية تفجير ضريح الامام الهادي عليه السلام من تخطيط وتنفيذ خبراء محترفين أمضوا قرابة 12 ساعة في إكمال جريمتهم).

ومما يؤكد ان مخططي الجريمة كانوا يعرفون بها ويتابعون مسارها اولاً بأول، تسابقهم في رمي التهمة على السنة العرب الذين يحملون في قواميس ومفردات التنظيمات والدكاكين والميليشيات الشيعية تسميات، التكفيريين تارة والبعثيين والصداميين تارة اخرى، دون ان توخزهم بقية ضمير، ودون ان يسألوا انفسهم كيف للسنة العرب وهم الذين احتضنوا المرقد الشريف لاكثر من الف عام ورعوه واعتنوا به وحافظوا عليه ان يهدموه بعد ان صار جزء منهم، يصبحون ويمسون على مشهده، ويصلون في حضرته، ويتباركون بزيارته منذ قرون؟

إنه الحقد الطائفي الاعمى الذي يغذي النفوس المريضة بتقاليد وافدة رثة، ومفاهيم انحطاطية جاءت مع غزوات البويهيين والصفويين، وتحولت الى خرافات وأكاذيب ولعنات على العروبة والاسلام، لم يسلم منها خلفاء الرسول المصطفى صلوات الله عليه وصحبه الصديقين وقادته وزوجاته امهات المؤمنين. إن جريمة سامراء هي واحدة من مقدمات الحرب الأهلية التي يريد المحتلون الامريكان وعملاؤهم المحليون اشعالها ضمن مشروع جهنمي يبدأ من العراق ويمتد الى سورية ولبنان والسعودية وباقي دول الخليج العربي واليمن ومصر ودول اخرى في المنطقة، وعندما يقول المنظرون الامريكيون من المحافظين المتصهينين ان الفوضى (البناءة) في العراق هي الطريق الى الديمقراطية، والتفكيك هو الوسيلة الوحيدة لاعادة تركيب البلد من جديد وفق المفهوم الامريكي وان النموذج العراقي هو النموذج المطلوب تعميمه في المنطقة مستقبلاً، لذلك فان من المؤكد تفجير قنابل اخرى موقوتة عاجل وقريباً، وفي توقيتات تناسب أجندتهم وصولاً الى هدفهم الأساسي في تمزيق العراق وتفتيت كيانه وتقسيمه الى دويلات ضعيفة ومتصارعة فيما بينها.

ان ما جرى في سامراء هو جزء من المخطط الكارثي الذي يشتغل عليه قادة احزاب ومرجعيات شيعية لاقامة إقليم شيعي يضم تسع محافظات في جنوب العراق ووسطه انطلاقاً الى ما يسمى بالدولة الشيعية، فالهدف الرئيسي من عملية تخريب ضريح الامام الهادي عليه السلام هو محاولة لحشد طائفي يدعم مشروع فدرلة الجنوب وفصل المحافظات التسع (الحلة والكوت والنجف وكربلاء والديوانية والسماوة والعمارة والناصرية والبصرة) عن العراق، وقد وضح تماماً ان من كان وراء فاجعة سامراء طرق على الحديد وهو ساخن واستغل الجريمة النكراء ووظفها سياسياً وطائفياً لصالحه، واتكأ عليها لتبرير دعوته الانفصالية، ولم تنفعه تصريحاته المتأخرة وتراجعاته التكتيكية عندما دفع التهمة عن السنة العرب بعد اتهامهم في بادئ الأمر.

ولاحظوا كيف استثمر الطائفيون جريمة سامراء لحسابهم في الهجوم على 168 مسجداً للسنة، واغتيال اكثر من مئتي انسان بريء بعد فترة قصيرة من الاعلان الرسمي لعملية التخريب، وكيف جاءت الخطوة الثانية عندما ظهر السيد السيستاني في صورة جمعته مع مساعديه الثلاثة محمد سعيد الحكيم واسحق فياضي وبشير نجفي، بثتها قناة (الفرات) الطائفية، في سابقة لم تحدث من قبل، والغرض واضح من هذه الحركة التلفزيونية ويتمثل في اعطاء انطباع عام من جهة، وتوجيه رسائل خاصة الى اطراف داخلية وخارجية من جهة اخرى، بان مراجع الشيعة في العراق هم أصحاب القرار في العراق، وهم الذين يحكمون ويوجهون ويوعزون ويأمرون وينهون، وكان امراً مدهشاً ان يصدر المجتمعون الاربعة فتوى تسمح بالتعبير او الاحتجاج (السلمي) على الحادث، وهو ما استغله الرعاع والغوغاء والسراق والمخربون ومارسوا حريتهم في الاحتجاج بمداهمة المساجد وحرقها واحتلالها وقتل الابرياء من الناس.

والسؤال الذي يحتاج الى اجابة شافية موجه الى السيد السيستاني حفظه الله وأدامه لعموم المسلمين وهو: لماذا يغيب سماحته عن قضايا العراق الاساسية مثل الاحتلال وسياساته ومجازره وانتهاكاته التي حركت حتى الامريكيين انفسهم، ولا يظهر الا في مناسبات ذات دوافع واغراض طائفية؟ وانتظروا الآتيات من الايام، فهي تحمل أشد واقسى من جريمة سامراء وما رافقها وأعقبها، فخيوط المؤامرة السوداء لتفكيك العراق تنفلت خيطاً بعد خيط، وتذكروا حادثتين سابقتين تندرجان في سياق هذه المؤامرة اللعينة، أولاهما تصريحات ادلى بها مسعود بارزاني قبل ثلاثة شهور قال فيها: إذا حدثت حرب أهلية في العراق ويقصد بين عرب العراق، فان الاكراد سيعلنون دولتهم المستقلة بمعزل عن العراق، والحادثة الثانية جرت في منتجع دوكان في شمال العراق قبل شهرين عندما التقى عبدالعزيز طباطبائي مع جلال طالباني وعقدا صفقة ظهرت بعض فصولها المريبة وخصوصا في ما يتعلق بكركوك، وبعد ذلك لا تستغربوا وجود بارزاني في بغداد منذ إسبوعين وما يزال، ولا تندهشوا من عودة الاضواء الى طباطبائي وهو الذي هزم وخذل قبل أيام من الائتلاف الذي يا للمفارقة يرأسه، إنها مؤامرة كبيرة لذبح العراق العربي من الوريد الى الوريد، وما خفي سابقا سيظهر لاحقا.

* كاتب وصحافي عراقي مقيم في لندن

أحسنتم قولا إن كنتم صادقين

د. محمد صالح المسفر

■ كثرت أدوات الإشغال والعواصف السياسية على امتنا العربية من كل اتجاه، عاصفة هبت من أوروبا للنيل من نبينا محمد عليه السلام وانشغلنا بها، عاصفة تمويل أمريكي لمعارضة النظم القائمة وخاصة سورية الحبيبة والتدخل في شؤون دولنا الداخلية، وانشغلنا أيضا بتنقلات رئيس لجنة التحقيق الدولية في مقتل رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق، واشغلنا بما عرف بمصطلح «البلطجية» في مصر وما فعلوا في مسيرة الانتخابات البرلمانية، واشغلونا بمتابعة إلغاء أو تأجيل الانتخابات المحلية في مصر، واشغلونا بحزب شارون الجديد هل هو محب للسلام أم انه نسخة ليكودية إرهابية جديدة، وانشغلنا في لبنان بما عرف بحركة 14 أيار وتهديداتها لسورية الحبيبة وأنصارها في لبنان، وتجلى انشغالنا هذا الأسبوع بما حدث في العراق من تدمير الأضرحة الدينية في سمراء العراق التي تعتبر أماكن مقدسة عند ثلة من المسلمين، واجتاحت العراق عاصفة إرهابية منظمة على المسلمين من أهل السنة كثأر لما حدث للاضرحة المقدسة عند إخواننا الشيعة، وغاب عن هؤلاء الغوغائيين القتلة أن مدينة سامراء مدينة سنية وان هذه الأضرحة بقيت في أماكنها لأكثر من 900 عام دون أن تمس بأذى من أهل السنة أو غيرهم في كل العصور إلا في ظل عصابات الاحتلال الأمريكي الذين دخلوا مع الغزاة عند احتلال العراق عام 2003، ونصبوا لإدارة العراق على أسس طائفية هذه الفتنة في طريقها إلى التصاعد ولا يعلم نتائجها إلا الله.

وجاءت الضربة القاضية لكل خريجي مدرسة الموساد من الفلسطينيين «وكرادلة» السلطة الوطنية عندما بايع الشعب الفلسطيني المجاهد حركة «حماس» الإسلامية ومشروعها بان تقود مسيرته السياسية في الأربع سنوات القادمة وضجت أمريكا وانتفضت أوروبا وتزلزل الكيان الصهيوني وارتبكت بعض الأنظمة العربية بنتيجة الانتخابات الفلسطينية.

في هذا الإطار تدافعت الوفود الأوروبية إلى عالمنا العربي لتهدئة الخواطر بشأن ما حصل لرسول الله صلى الله عليه وسلم في وسائل الإعلام الغربية وحلفائها وبعض صحف الرذيلة في عالمنا العربي، وجاءت مجموعة من القيادات السياسية الغربية إلى عواصم عالمنا العربي «سولانا» منسق السياسة الأوروبية ومندوبون من عواصم أخرى ولحقت بهم كوندوليزا رايس التي راحت تؤلب عواصم العرب على عدم التعاون أو التعامل مع إرادة الشعب الفلسطيني في اختيار قيادته السياسية للأربع سنوات القادمة، وحسنا فعل وزير خارجية المملكة السعودية عندما أعلن «إن السعودية ستستمر في مساعدة السلطة الفلسطينية ماليا حتى مع وجود حكومة ترأسها حركة حماس»، وكان الرئيس المصري حسني مبارك قال إن صدقت الرواية: «يجب إعطاء حماس فرصة». ولكن هذا الموقف من مصر لا يكفي ولا يشفي غليلنا نحن العرب المحبين لمصر العروبة بطلة العبور، كنا نريد منه أن يقول كلمة «لا» لرايس لان كل مشاريع حكومتها في المنطقة جرت الويلات علينا نحن المسلمين والعرب.

من المؤسف جدا أن نرى حركة فتح التي ظلت مهيمنة على العمل الفلسطيني قرابة الأربعين عاما وقدمت تنازلات تلو تنازلات للعدو الصهيوني، على سبيل المثال تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بما يتناسب والمصلحة الصهيونية علما بان إسرائيل لم تعدل من «ميثاقها الوطني» كلمة واحدة وميثاقها يقول ان فلسطين كلها ارض إسرائيل، وتنازل آخر مخل وهو الاعتراف بالكيان الصهيوني على ارض فلسطين رغم أن قرارات الشرعية الدولية منذ عام 1948م وحتى الآن لا تعترف لإسرائيل بالهيمنة على ارض فلسطين كلها بما في ذلك مدينة القدس، والقدس في مفهوم قيادة فتح «المدجنة» يعني ما هو داخل السور في مدينة القدس وليس جغرافية المدينة بحدودها التي اعتمدتها حكومة العدو الإسرائيلي، والسلطة الفلسطينية بقيادة فتح كانت تدين أي عمل جهادي فلسطيني ضد الاحتلال وقطعان المستوطنات كي ترضى عنها إسرائيل وأمريكا ولكن بالرغم من ذلك لم تنل رضا الاثنين.

وفي هذا السياق النائب عزام الأحمد في تصريح له عن مشاركة فتح في الحكومة التي ستشكلها حركة حماس يقول: «لن نشارك في هذه الحكومة ما لم تعلن (حماس) قبولها لما تم الاتفاق عليه مع إسرائيل من قبل، وهي ترتكز على الاعتراف بإسرائيل، ورفض العمل الجهادي ضد المستوطنات والجيش الإسرائيلي، والإقرار بمواصلة العملية التفاوضية وأبو مازن يهدد بالاستقالة إذا لم تعترف حماس بالكيان الصهيوني يا للهول؟

حماس تقول قدمتم كل طلباتكم منا للعدو على مدى أكثر من 10 سنوات من تأسيس السلطة ولم تحققوا إنجازا واحدا، وتفاوضتم مع إسرائيل منذ السبعينات في لندن فندق «الهوليدي إن» بمعرفة السيد حمامي الذي اغتيل في بريطانيا، ثم باريس ثم إلى معظم مدن أوروبا وأمريكا وإلى شرم الشيخ إلى العقبة ولم تحققوا إنجازا واحدا. تقول حماس دعونا نعمل جميعا من اجل تحقيق المصلحة الكبرى للشعب الفلسطيني وهي دحر العدوان الصهيوني إلى ما خلف حدود عدوان عام 67، تعالوا لنرسخ الوحدة الوطنية ونعيد صياغة القرار السياسي الفلسطيني انطلاقا من التجارب التي مررنا بها في الماضي، دعونا نمارس في سياستنا مع العدو ما يمارسه العدو في سياساته علينا، إنهم متحدون ضدنا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، فلماذا لا نتحد في مواجهة اتحادهم ضدنا، دعونا نسخر كل قدراتنا ونجمد كل خلافاتنا لتحقيق السلام الحقيقي في المنطقة ونقطة البدء تكون محاربة الفساد، والانسحاب الإسرائيلي إلى حدود حرب حزيران 1967 وتحرير جميع الأسرى من السجون الصهيونية وان تخلي جميع المستوطنات وان تقام الدولة الفلسطينية وعاصمتها مدينة القدس وإحقاق حقوق اللاجئين الفلسطينيين طبقا لقرارات الشرعية الدولية الصادرة من عام 1948 وحتى تاريخنا الحاضر.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364